المعارضة تعتبرها «مسألة حياة او موت» «معركة بين الشر والخير» او حتى «حرب مفتوحة مع قوى الفساد»

معركة انتخابية شرسة في الكويت وسط تبادل اتهامات طالت العائلة الحاكمة

كويتيون يستمتعون بأكل الفواكه بعد سماع كلمة احد المرشحين

المرشحة الكويتية سلوى السعيد تتحدث في موقع حملتها الانتخابية الذي دمر بالكامل

الكويت ـ من عمر حسن:

تنظم الكويت التي تعد اكثر دول الخليج تقدما في المجال الديمقراطي، الخميس انتخابات تشريعية تاريخية اذ ستتم للمرة الاولى بمشاركة النساء، ترشحا واقتراعا.

والحملة الانتخابية التي تشهدها الكويت هي الاوسع والاكثر اثارة منذ بداية الحياة الديمقراطية البرلمانية في هذا البلد قبل 44 عاما، وهي شهدت توجيه اتهامات قاسية من قبل بعض المرشحين المعارضين، ولم توفر سهام هؤلاء العائلة الحاكمة نفسها.

وقدمت المعركة الانتخابية من قبل مرشحي المعارضة على انها «مصيرية بالنسبة للبلاد»، «مسألة حياة او موت»، «معركة بين الشر والخير» او حتى «حرب مفتوحة مع قوى الفساد».

وشكل موضوع محاربة الفساد مسألة رئيسية في الحملات الانتخابية، الى جانب الاصلاحات السياسية ولاسيما خفض عدد الدوائر الانتخابية من 25 حاليا الى خمس دوائر.

وفي هذا السياق قال المحلل السياسي عايد المناع «انها معركة شرسة بين من يريدون اصلاحا جذريا للنظام الانتخابي واولئك الذين يسعون الى تغيير سطحي يبقي على الوضع الحالي».

وكان امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح حل مجلس الامة في 21 ايار (مايو) ودعا لهذه الانتخابات المبكرة في اعقاب ازمة حادة بين المعارضة والحكومة على خلفية مشروع تقدمت به الاخيرة لاصلاح النظام الانتخابي عبر تخفيض عدد الدوائر الى عشر، الا انه لم يلب تطلعات المعارضين الذين يرون في الدوائر الخمس فقط حلا لمشكلة شراء الاصوات.

وقد تعهد مرشحو المعارضة بوضع مسألة خفض عدد الدوائر الى خمس ضمن اولويات البرلمان المقبل اذا ما فازوا بالانتخابات اذ يعتبرون هذه الخطوة «مفتاحا للاصلاحات السياسية الاساسية».

وهناك 28 امرأة بين المرشحين الـ253 الذين يخوضون الانتخابات لملء مقاعد مجلس الامة الخمسين، علما ان هذا المجلس الذي يمارس دورا تشريعيا ورقابيا، يمكنه ان يوقف مشاريع الحكومة، ولكنه ايضا يمكن ان يعزل امير البلاد.

و46 من النواب الخمسين المنتهية ولايتهم، يخوضون معركة اعادة انتخابهم، بينهم 28 من النواب المعارضين الـ29 المنتهية ولايتهم.

ونسبة كبيرة من المرشحين المعارضين يمثلون تيارات سياسية.

ويبلغ عدد المواطنين الكويتيين حوالي مليون نسمة بينهم 340 الف ناخب تشكل النساء حوالي 57 % منهم، اي ان عدد الناخبين يبلغ حوالي 145 الفا وعدد الناخبات حوالي 195 الفا.

واكتسب البرلمان في الكويت الذي ينتخب لولاية من اربع سنوات، اهمية مضاعفة عندما صوت في كانون الثاني (يناير) الماضي على عزل امير البلاد السابق الشيخ سعد العبدالله الصباح بسبب وضعه الصحي، وذلك في اعقاب ازمة خلافة داخل العائلة الحاكمة.

ثم صوت البرلمان بعد ذلك على «تزكية» الشيخ صباح الاحمد الصباح اميرا جديدا للبلاد. ومن صلاحيات المجلس ايضا التصويت لتثبيت ولي العهد الذي يختاره امير البلاد.

ويقول المعلق الليبرالي احمد الصراف ان «البرلمان المقبل سيلعب دورا اساسيا ومهما في تحديد الوجهة السياسية المستقبلية للبلد. لن تكون الدورة البرلمانية المقبلة دورة عادية على الاطلاق».

وندد مرشحون معارضون بعمليات «شراء الاصوات» من قبل مرشحين موالين كما اتهموا مسؤولين كبارا واعضاء في العائلة الحاكمة بالتدخل في الانتخابات.

وقال الصراف لفرانس برس «لقد ضخت كميات هائلة من الاموال في الانتخابات، وهذا امر غير مسبوق في الكويت».

وتتألف المعارضة من تحالف غير متجانس من الاسلاميين والليبراليين والوطنيين والنواب السابقين والمستقلين، وقد اجتمعوا على عنواني الاصلاح ومكافحة الفساد، الا انهم يختلفون على عدة عناوين اخرى.

ويتوقع ان يحرز الاسلاميون الذين يسعون الى تطبيق الشريعة في الكويت، تقدما في الانتخابات المقبلة ويرفعوا عدد مقاعدهم في البرلمان من 18 الى عشرين مقعدا.

وتوقع المناع نتائج تعكس تغييرا بنسبة 40 % لصالح المعارضة مؤكدا انه «اذا انتخبت النساء بكثافة، سوف نحصل على برلمان افضل».

وفي الكويت ست مجموعات معارضة، اسلامية او ليبرالية، اضافة الى حزب لم يعترف به رسميا لان الاحزاب السياسية ما تزال محظورة في هذا البلد.

وفي ما يلي المجموعات المعارضة الاساسية في الكويت علما ان معظم هذه المجموعات لديها مرشحون او تدعم مرشحين يخوضون المعركة الانتخابية الخميس.

ـ الحركة الدستورية الاسلامية، وهي مجموعة مرتبطة بجمعية الاصلاح المنبثقة عن الاخوان المسلمين. وكانت تحظى هذه الحركة بنائبين في البرلمان المنحل اضافة الى عدد من النواب المؤيدين لها.

لدى الحركة خمسة مرشحين لانتخابات الخميس وانما تدعم ترشيح عشرة اسلاميين اخرين. وشاركت المجموعة بقوة في الحركة المناهضة للفساد وهي تسعى من اجل تطبيق اصلاحات سياسية واقتصادية وانما تدعو الى نظام اجتماعي اكثر صرامة. وصوتت الحركة العام الماضي ضد منح المرأة حقوقها السياسية.

ـ التجمع السلفي الاسلامي، وهو مرتبط بجمعية احياء التراث، المجموعة السنية ذات المواقف المتشددة في المواضيع الاخلاقية والمعارضة تماما لمنح المرأة حقوقها السياسية.

وللتجمع نائبان في البرلمان المنحل وقد تقدم بستة مرشحين لانتخابات الخميس كما يدعم عددا من المرشحين الاسلاميين. يؤيد التجمع تطبيق الاصلاحات السياسية وخاصة خفض عدد الدوائر الانتخابية.

ـ الحركة السلفية، وهي مجموعة انبثقت عن انشقاق داخل جمعية احياء التراث. لديها نائبان في البرلمان المنحل اضافة الى بعض المؤيدين، الا انها لم ترشح احدا لانتخابات الخميس لكنها تدعم 15 مرشحا.

ولدى هذه الحركة مقاربة للاصلاحات السياسية يمكن وصفها بالتقدمية، فهي تدعو الى ديمقراطية برلمانية حقيقية مع اختيار رئيس للوزراء يكون من خارج العائلة الحاكمة.

ـ حزب الامة، وهو اول حزب سياسي في الخليج اطلق في كانون الثاني (يناير) 2005 الا ان السلطات لم تعترف به حتى الآن. اسسه محافظون واسلاميون من الحركة السلفية.

يؤيد هذا الحزب الديمقراطية التعددية والتناوب السلمي على السلطة. يقاطع الانتخابات التشريعية المقبلة اذ يعتبر ان العملية الانتخابية فاسدة.

ـ التحالف الوطني الاسلامي، وهي مجموعة شيعية ليست ممثلة في البرلمان المنحل وانما كان لها في صفوفه مؤيدون. ترشح الحركة لانتخابات الخميس شخصين وتدعم عددا من الترشيحات الاخرى.

والتحالف متهم من قبل الصحافة باقامة علاقات وثيقة مع ايران، الامر الذي ينفيه قطعا. ويؤيد هذا التحالف بقوة الاصلاحات السياسية.

ـ المنبر الديمقراطي في الكويت، وهو مجموعة ليبرالية تدافع عن افكار تقدمية جدا وخاصة حقوق المرأة وانشاء دولة مدنية. ويعمل هذا المنبر على تعزيز الديمقراطية في الكويت.

والمنبر ليس ممثلا في مجلس الامة المنحل وانما له بين اعضائه ثلاثة مؤيدين على الاقل، وهو يشارك في الانتخابات المقبلة بثلاثة مرشحين.

ـ التحالف الوطني الديمقراطي، وهو يضم منظمات وشخصيات ليبرالية. لا يشارك بأي مرشح وانما يدعم بعض المرشحين.

والى هذه المجموعات، يشكل ستة نواب من البرلمان المنحل كتلة باسم «كتلة العمل الشعبي» بقيادة النائب احمد السعدون. خمسة من هؤلاء يخوضون المعركة الانتخابية لاعادة انتخابهم كما تدعم الكتلة بعض المرشحين الآخرين.

وتركز الكتلة على مسألتي الاسكان وتحسين الرواتب، الا انها تدعم كذلك الاصلاحات السياسية. (اف ب)

محكمة كويتية تبرئ 4 اسلاميين مفترضين

■ الكويت ـ اف ب: برأت محكمة الاستئناف في الكويت الاحد اربعة اسلاميين مفترضين كانوا متهمين بتجنيد مقاتلين لمحاربة القوات الامريكية في العراق واعادت قضايا 18 اخرين الى محاكم مختلفة، حسب ما اعلن محامي الدفاع الاحد.

وكانت محكمة الدرجة الاولى اصدرت احكاما بحق 18 منهم في ايار (مايو) 2005 بالسجن لمدة ثلاثة اعوام.

وكان هؤلاء يحاكمون بتهمة القيام «بأعمال عدائية ضد بلد صديق وجمع اموال لصالح مقاتلين اسلاميين يحاربون القوات الامريكية في العراق واقتناء اسلحة بطريقة غير مشروعة».

وقال المحامي اسامة المنور ان محكمة الاستئناف برأت الاحد اربعة متهمين واعادت قضايا اربعة متهمين اخرين الى محكمة الدرجة الاولى كما احالت قضايا 14 شخصا الى المحكمة الدستورية. واضاف ان احالة القضايا الـ14 الى المحكمة الدستورية جاءت لتفسير المادة 56 من قانون الجزاء بشأن الاتفاق الجنائي وتحديد ما اذا كان «العمل الذي قاموا به يدخل في اطار عمل اجرامي».

واشار المحامي الى انه طبقا لهذه المادة فان جميع الاشخاص من الذين يتفقون على ارتكاب جريمة ما يعتبرون مشاركين في الجريمة وحتى وان قام بها بعضهم فقط.

وكان الاشخاص الـ22 الذين يحاكمون قد اعتقلوا خلال عملية قامت بها الشرطة في تموز (يوليو) 2004 بعد ترحيل سورية اربعة كويتيين الى بلادهم. وكان اثنان منهم اعتقلا في سورية لدى عودتهما من العراق واعتقل الاثنان الاخران خلال محاولتهما التسلل الى العراق عن طريق الحدود السورية.

بريطانيا والمانيا تأملان برد سريع من طهران بشأن ملفها النووي

ايران لن تستخدم سلاح النفط الا بعد استنفاد الوسائل الاخرى

■ طهران ـ طوكيو ـ برلين ـ اف ب: اعلن متحدث باسم الحكومة الايرانية غلام حسين الهام في مؤتمر صحافي امس الاثنين ان ايران لن تستخدم سلاح النفط الا «كوسيلة اخيرة» من اجل حماية مصالحها.

وقال «لا يشكل النفط اداتنا الاولى، لدينا وسائل دبلوماسية للحوار»، مؤكدا ان سلاح النفط «سيكون الملجأ الاخير».

واضاف «في الظروف الحالية، لا نرى الفائدة من التطرق الى مثل هذه المسألة»، في وقت كان وزير النفط الايراني كاظم وزيري همانه حذر الاحد من ان ايران ستستخدم هذا السلاح اذا «تعرضت مصالحها لهجمات».

وتنتظر الدول الست الكبرى (المانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) ردا سريعا من ايران على عرض قدمته لها في السادس من حزيران (يونيو) يتضمن تدابير محفزة شرط ان تعلق طهران تخصيب اليورانيوم. ولم تخف الدول الغربية ان رفض طهران سيفتح الباب امام عقوبات يفرضها مجلس الامن الدولي.

وقال الهام ان «الشروط جيدة من اجل ايجاد حل دبلوماسي».

ورفض المسؤولون الايرانيون تعليق التخصيب كشرط لفتح مفاوضات حول البرنامج النووي الايراني.

ورأى المتحدث باسم الحكومة انه «لا يوجد اي سبب لعدم استخدام الادوات (التي نملكها) من اجل حماية مصالح البلاد».

وايران هي رابع اكبر دولة منتجة للنفط في العالم والثانية في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

ومن جهته اعلن السفير البريطاني في طهران جيفري ادامز امس الاثنين ان بريطانيا تأمل في رد «سريع» من ايران على العرض الذي قدم لها بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم.

وجاء في بيان صادر عن السفارة البريطانية ان ادامز قال لدى تقديم اوراق اعتماده للرئيس الايراني محمود احمدي نجاد «نأمل ان تلعب ايران دورا كاملا في الشؤون الاقليمية والدولية».

واضاف السفير «وفي هذا السياق نعتقد ان الاقتراحات التي عرضها مؤخرا الممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا تشكل قاعدة جيدة لتسوية المسألة النووية ونتوقع ردا سريعا عليها من الحكومة الايرانية».

وقدم سولانا في السادس من حزيران (يونيو) عرضا من الدول الكبرى (المانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) يقترح تعليق عملية تخصيب اليورانيوم.

واعلن الرئيس احمدي نجاد الاسبوع الماضي ان ايران سترد عليه في نهاية شهر مرداد الذي ينتهي في العشرين من اب (اغسطس) لكن الدول الغربية الحت على انها تنتظر الرد اعتبارا من نهاية حزيران (يونيو).

وتشترط الدول الكبرى في عرضها تعليق تخصيب اليورانيوم قبل فتح مفاوضات حول البرنامج النووي الايراني وسلسلة من الاجراءات التحفيزية لا سيما في المجال التجاري.

ومن برلين قال وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير امس الاثنين ان من غير المتصور أن تنتظر القوى الست التي قدمت لايران عرضا يشمل مجموعة من الحوافز لتشجيعها على التخلي عن تخصيب اليورانيوم شهرين اخرين قبل أن تتلقى ردا من طهران.

وكان الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد قد ذكر الاسبوع الماضي ان ايران ستقدم ردها على العرض بحلول 22 اب (اغسطس) الامر الذي دفع الرئيس الامريكي جورج بوش الى اتهام طهران بالتلكؤ. وقال شتاينماير في مقابلة مع رويترز على هامش مؤتمر للحزب الديمقراطي الاشتراكي بخصوص نزع الاسلحة «تلقوا العرض بالفعل منذ أسبوعين».

وتابع «أرجو أن يتخذ قرار قريبا في طهران. لا أتصور أن ننتظر حتى 22 أغسطس».

كما اعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ووزير الخارجية الالماني امس الاثنين في مؤتمر صحافي عن قلقهما من خطر الارهاب النووي.

وقال البرادعي في مؤتمر صحافي نظمه الحزب الاشتراكي الالماني شريك المحافظين في الائتلاف الحكومي «اننا نواجه خطرا اضافيا هو الارهاب».

واضاف «انه بصراحة كابوس يؤرقني» لانه «اذا امتلكت مجموعة ارهابية السلاح النووي فانها ستستخدمه بكل بساطة».

واكد البرادعي «اننا منذ الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) نشهد اشكالا حديثة من الارهاب وشهدنا تغلغل هذه المجموعات بهدف امتلاك اسلحة نووية».

وبعد ان اعرب عن الاسف لان عدة دول ما زالت ترى في السلاح النووي «رمزا للمكانة (..) والهيبة» شدد البرادعي على انه في الحقيقة يشكل «رمزا لانعدام الاستقرار».

الى ذلك افاد دبلوماسي ياباني امس الاثنين ان وزراء خارجية مجموعة الثماني سيحضون ايران هذا الاسبوع على القبول بعرض للتفاوض حول برنامجها النووي، الا في حال ردت طهران على عرض الدول الكبرى قبل اجتماع المجموعة المقرر الخميس في روسيا.

وسيكون ملفا ايران وكوريا الشمالية على جدول اعمال الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة مجموعة الثماني في منتصف تموز (يوليو) في سانت بطرسبورغ.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية «اذا لم نتلق ردا ايجابيا من الجانب الايراني قبل اجتماع وزراء الخارجية، اعتقد ان مجموعة الثماني ستحض الحكومة الايرانية بقوة على التجاوب سريعا وايجابا مع العرض».

وتنتظر الدول الست الكبرى (المانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) ردا سريعا من ايران على عرض قدمته لها في السادس من حزيران (يونيو). ولا يتضمن العرض تهديدا بفرض عقوبات لكن الدول الغربية لم تخف ان رفض طهران سيفتح الباب امام اتخاذ مثل هذه التدابير امام مجلس الامن.

ويتضمن العرض اجراءات محفزة، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، الا انه مشروط بتعليق تخصيب اليورانيوم، الامر الذي ترفضه طهران.

وقال المتحدث الياباني ان مجموعة الثماني «تدعم مفاوضات الدول الست».

وتعتمد اليابان الى حد كبير على استيراد النفط من الشرق الاوسط، وهي تقيم علاقات وثيقة مع طهران رغم الازمة النووية.

وسيناقش وزراء خارجية الدول الثماني ايضا الملف الكوري الشمالي في وقت لا تزال بيونغيانغ ترفض التخلي عن برنامجها النووي وتقوم بتحضيرات من اجل اجراء اختبار لصاروخ بالستي بعيد المدى.

وقال الدبلوماسي الياباني ان طوكيو «ستلعب دورا قياديا وستبلغ (شركاءها) بالوضع الحالي للازمة النووية الكورية الشمالية وملف عمليات الخطف (التي استهدفت يابانيين على ايدي بيونغيانغ) وملف الصاروخ، وستطلب من دول مجموعة الثماني التفهم والدعم».

وقام عملاء كوريون شماليون في السبعينات والثمانينات بخطف يابانيين، ويشكل هذا الملف احد ابرز العوائق امام تطبيع العلاقات بين بيونغيانغ وطوكيو.

ورغبت طوكيو باستمرار بادراج هذه المسألة في اطار المفاوضات الدولية حول الملف الكوري الشمالي، مثيرة تحفظ عدد من شركائها.

البحرين: المحكمة الدستورية تفتح الطريق امام تبرئة ستة متهمين بالارهاب

■ المنامة ـ اف ب: ابطلت المحكمة الدستورية البحرينية امس الاثنين مادة في قانون العقوبات يحاكم على اساسه ستة اسلاميين بحرينيين متهمين بالارهاب ما سيؤدي حكما الى تبرئتهم، على ما افاد محام مطلع على سير المحاكمة لوكالة فرانس برس.

وقال المحامي سلام احمد عبد القادر لوكالة فرانس برس ان المحكمة الدستورية في البحرين «اصدرت اليوم حكما يقضي بعدم دستورية احدى مواد قانون العقوبات البحريني التي يحاكم بموجبها ستة متهمين بحرينيين بالتخطيط لتفجيرات والانتماء لشبكة القاعدة».

واضاف المحامي الذي يعمل مع المحامية رباب العريض التي قدمت الطعن في المادة والوكيلة عن احد المتهمين، ان ذلك «يعني عمليا براءتهم من التهم الموجهة لهم».

واشار عبد القادر الى ان المحكمة «قضت بعدم دستورية المادة 157 من قانون العقوبات المتعلقة بالاتفاق الجنائي»، مضيفا «ان هذا الحكم يعني عمليا انه لا توجد اي مادة في قانون العقوبات تجرم المتهمين في القضية».

وتابع «هذا يعني تلقائيا عودة القضية الى المحكمة الجنائية التي ستحدد جلسة للقضية وتقرر الافراج عن المتهمين استنادا الى حكم المحكمة الدستورية».

واشار في هذا السياق الى انه «بات ممكنا ان يتم الافراج عن اي سجين آخر في قضية اخرى ادين بموجب هذه المادة التي ابطلتها المحكمة الدستورية لانها اصبحت لاغية عمليا».

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، اعلن محي الدين خان احد المتهمين الستة في القضية ان الحكم «يثبت ان القضاء البحريني نزيه ولا يتأثر بالضغوط الخارجية» في اشارة منه الى الولايات المتحدة التي يرى انها مارست ضغوطا من اجل ادانتهم.

وقال خان «رغم طول معاناتنا، انا سعيد بهذا الحكم وننتظر الان ان تنظر الينا الدولة بعين الحق وتعوضنا عن المعاناة التي عشناها».

وكان الاسلاميون الستة اعتقلوا في تموز (يوليو) 2004 بتهمة التخطيط لاعتداءات ضد اهداف حكومية واقتصادية وسياحية في البحرين.

والمتهمون الخمسة الاخرون هم بسام العلي وياسر كمال وبسام بوخوة وعمر كمال ومحمد صالح علي محمد.

وافرج عن عمر كمال ومحمد صالح علي محمد قبل بدء محاكمة المجموعة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 بينما افرج عن الاربعة الباقين عند بدء المحاكمة ووضعوا تحت المراقبة القانونية مع ضمان مكان اقامتهم ومنعهم من السفر.

وافرج عن عمر كمال ومحمد صالح علي محمد قبل بدء محاكمة المجموعة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 بينما اخلي سبيل الاربعة الباقين عند بدء المحاكمة ووضعوا تحت المراقبة القانونية مع ضمان مكان اقامتهم ومنعهم من السفر.

وفي مطلع العام 2005، تقدمت المحامية رباب العريض بطعن امام المحكمة الجنائية في المادة (157) من قانون العقوبات وقررت المحكمة السماح لها بالتوجه بهذا الطعن للمحكمة الدستورية التي نظرت في الطعن واصدرت حكمها امس الاثنين.

مقتل جنرال سريلانكي كبير في عملية انتحارية

■ كولومبو ـ اف ب: اعلنت السلطات السريلانكية مقتل احد كبار جنرالات الجيش وثلاثة اشخاص اخرين الاثنين في عملية انتحارية قرب العاصمة كولومبو، متهمة المتمردين التاميل الذين غالبا ما يشنون مثل هذه الهجمات.

وقالت المتحدثة باسم المستشفى بوشبا سويسا ان «مرافقي الجنرال (بارامي) كولاتونغا الذين نقلوه الى المستشفى تعرفوا على جثته»، مضيفة ان «ضابطا اخر وشخصا يرتدي ثيابا مدنية قتلا في الانفجار ايضا». ونقلت ضحية رابعة الى مستشفى اخر.

وكان الجنرال كولاتونغا، المسؤول الثالث في الجيش السريلانكي، يقود سيارته في بانيبيتيا بضواحي العاصمة عندما استهدف بانفجار القنبلة.

وادى الانفجار الذي وقع في فترة تشهد ازدحاما كبيرا في حركة السير الى اصابة ستة اشخاص اخرين كانوا في سيارات.

وافاد شهود ان الانتحاري الذي كان يقود دراجة نارية مفخخة قتل ايضا في الانفجار.

وقال المتحدث باسم الجيش براساد سماراسينغي لوكالة فرانس برس «لدينا ادلة تفيد ان الانفجار نفذه انتحاري من نمور تحرير ايلام تاميل كان يقود دراجة نارية»، موضحا ان الانتحاري «صدم السيارة (الجنرال) محدثا الانفجار».

وكانت الشرطة اعلنت في مرحلة اولى ان الانفجار نتج عن قنبلة في دراجة نارية مركونة على حافة الطريق، غير ان مسؤولا في الشرطة اوضح ان عناصر تم جمعها في موقع الانفجار وشهادات اتاحت التحقق من ان الهجوم من فعل انتحاري.

ولم تعلن اي جهة حتى الان مسؤوليتها عن العملية. ووقع الهجوم الاثنين في وقت تشهد البلاد تصعيدا في اعمال العنف، وقد فشلت النروج التي تقوم بوساطة من اجل السلام في البلاد اخيرا في تنظيم مفاوضات بين حكومة كولومبو والمتمردين التاميل.

وقتل نحو 815 شخصا في شمال البلاد وشرقها منذ كانون الاول (ديسمبر) بالرغم من الهدنة التي تم التوصل اليها في شباط (فبراير) 2002.

ويطالب المتمردون التاميل بحكم ذاتي واسع لشمال شرق سريلانكا الذي تقطنه غالبية من التاميل ويخضع قسم كبير منه لسيطرتهم.

واسفر النزاع منذ اندلاعه عن سقوط اكثر من 60 الف قتيل.

بعد خمسة اعوام كل شيء يتجه نحو الانهيار.. فساد وسرقات على الطرق وغياب المحاسبة

صحيفة: تزايد الانتقادات الغربية لحكومة حميد كرزاي.. وتصاعد النقمة الشعبية ضده في الداخل

لندن ـ «القدس العربي»:

قال تقرير صحافي ان الرئيس الافغاني، حميد كرزاي يخسر الدعم المحلي له والخارجي، بسبب عدم قدرة حكومته على ادارة البلاد باستثناء العاصمة كابول، والفساد المستشري بين ارباب حكومته.

وقالت صحيفة «واشنطن بوست» ان غياب الامن ادى الى تصدع في العلاقة بين الرئيس الافغاني، وما اسمته المؤسستين المدنيتين والعسكريتين الغربيتين العاملتين في افغانستان، وهما المؤسستان العاملتان على حماية حكومة كرزاي وتزويدها بالمال والقوة العسكرية. وفي الوقت الذي يلقى فيه كرزاي دعما كبيرا وقويا من الادارة الامريكية التي تضع ثقتها فيه، الا ان دولا اوروبية بدأت تقدم شكوكا في قيادته.

وبحسب مسؤول غربي في العاصمة الافغانية، فالرئيس حميد كرزاي اضاع فرصة ذهبية لتأكيد سلطته واتخاذ القرارات المهمة، مشيرا الى ان الفرصة «النافذة» بدأت تغلق امامه. وتحدث المسؤول الذي لم تفصح الصحيفة عن هويته ان الحكومة الافغانية تمر في مرحلة حرجة، وان عمليات تبادل اتهامات وتحميل مسؤولية تتصاعد ضد الطريقة التي يدير فيها امور البلاد. واضاف المسؤول ان كرزاي هو البديل الوحيد الموجود في افغانستان ولكن «اذا هاجمنا لا نستطيع مساعدته على تجسيد رؤيته. واذا سقط سنسقط كلنا معه».

والحديث لا يتركز فقط في المؤسسة الافغانية ولكن اصبح عدم الرضى والاحباط منه علامة الاحاديث في الشارع الافغاني وفي المساجد.

وتنتشر تقارير عن عمليات سرقة او قطاع طريق تقوم بها الشرطة التي تهاجم عربات المسافرين، كما يتناقل سكان كابول حكايات عن مناصب تباع لمن يدفع اكثر، وزيادة عمليات الاتجار بالمخدرات، فيما تختفي فيه اموال الدعم الدولي. ويعتبر الجنوب الافغاني منطقة خارج سيطرة الحكومة حيث كثفت حركة طالبان العائدة عملياتها العسكرية منذ نيسان (ابريل)، كما ان العنف وصل للعاصمة عندما تظاهر الشهر الماضي مواطنون افغان احتجاجا على اطلاق الجنود الامريكيين الرصاص على مدنيين افغان، وقام متظاهرون بمهاجمة مراكز حكومية ومبان يعمل فيها اجانب.

ونقلت الصحيفة عن مواطنين في العاصمة قولهم ان الامن منذ العام الماضي يتراجع. وبرر المواطنون قدرة طالبان على العودة وتكثيف هجماتها بسبب ضعف الحكومة. ولكن كرزاي ومساعديه يقولون انهم حاولوا جهدهم لتحقيق الامن مشيرين الى ان الانتقادات الاجنبية غير عادلة. وفي مؤتمر صحافي الاسبوع الماضي انتقد كرزاي حلفاءه الغربيين الذين قال انهم تجاهلوا مطالبه لبناء استراتيجية شاملة لمكافحة طالبان. وكان كرزاي قد تعرض لانتقادات حادة بسبب تعيينات في سلك الشرطة، تبين ان بعض الذين عينهم لديهم سجلات في انتهاكات حقوق الانسان.

ولكن الحكومة الافغانية قالت ان الاختيارات هي افغانية تأخذ بعين الاعتبار ما يناسب السياق الافغاني. ويرى الغربيون ان قرارات كرزاي ذات مدى قصير تعمل في النهاية ضد الخطط بعيدة الامد والتي تهدف لتحقيق الاستقرار والامن للافغانيين.

كما انتقد الغربيون خطط كرزاي لانشاء ما اسماه البوليس المحلي الذي يقوم بحماية المناطق البعيدة عن العاصمة وهي خطط يقولون انها ستؤدي الى احياء الميليشيات القبلية وتعرقل خططهم لنشر قوات في هذه المناطق، حيث يخطط حلف الناتو لنشر اعداد كبيرة فيها. وتقول الصحيفة ان احدا لا يتحدث عن سحب الدعم المالي والعسكري في المدى القريب، الا ان هذه الدول التي لا تشارك رؤية امريكا بجعل افغانستان مثالا للديمقراطية في العالم الاسلامي بدأت تتساءل عن قيمة الالتزام الطويل في هذا البلد وانفاق اموال طائلة وخسائر في الجنود.

ويقول دبلوماسي غربي انه بعد خمسة اعوام من سقوط طالبان، هناك شعور بان الامور تتجه نحو الانهيار فلا تزال افغانستان بلد فوضى بلا قانون او محاسبة. ويشعر العائدون الافغان بحس الخديعة، حيث يقول عائد من ايران انه وعائلته تعرضوا للغش، فلا امن في البيوت، حيث تتم سرقتهم في الليل وفي النهار يسرقون في الوزارات.

هجوم انتحاري قرب قاعدة امريكية بافغانستان يسفر عن جريحين

■ كابول ـ اف ب: اعلنت الشرطة الافغانية ان انتحاريا فجر امس الاثنين سيارة مفخخة قرب القاعدة الامريكية الرئيسية في افغانستان في باغرام شمال كابول مما ادى الى اصابة طفلين.

وتبنت حركة طالبان الهجوم معلنة ان منفذه افغاني اراد الثأر لمقتل اثنين من اشقائه قبل حوالي شهر في حادث سير مع آلية عسكرية امريكية.

واوضح الناطق باسم وزارة الداخلية يوسف ستانيزاي ان سيارة مفخخة اقتربت من موكب للائتلاف على بعد كيلومتر من القاعدة قبل ان يفجرها الانتحاري.

وقال الناطق «كانت عملية انتحارية بسيارة موجهة ضد آليات للائتلاف (..) وقد اصيب طفلان بجروح»، مشيرا الى مقتل الانتحاري.

واكد متحدث باسم قاعدة باغرام (50 كلم شمال كابول) انفجار قنبلة بدون ان يكون في وسعه تحديد السبب.

وقال اللفتنانت كولونيل بول فيتزباتريك ان الهجوم لم يوقع ضحايا في صفوف قوات الائتلاف.

ويبدو ان هذه اول عملية انتحارية تقع على هذه المسافة القريبة من القاعدة التي استهدفتها في الماضي هجمات بالصواريخ او القنابل نفذت في محيطها.

وقال محمد حنيف الذي يعرف عن نفسه على انه المتحدث باسم طالبان ان الانتحاري افغاني من ولاية كابيسا المحاذية لكابول.

وقال المتحدث في اتصال هاتفي اجرته معه وكالة فرانس برس بواسطة الاقمار الاصطناعية انه «اقسم على الانتقام من الامريكيين بعدما قتل شقيقاه في الحادث مع الامريكيين (..) وقد استخدم تجهيزات لحركة طالبان».

ووقع حادث السير في 29 ايار (مايو) حيث صدمت شاحنة عسكرية امريكية تعطلت فراملها عشر سيارات مدنية عند مدخل كابول الشمالي، ما ادى الى مقتل خمسة افغانيين.

المعارضة في تايوان تشن حملة توقيعات للاطاحة بالرئيس شين

تايبه

من بنجامين كانغ ليم:

قالت المعارضة في تايوان امس الاثنين انها جمعت أكثر من 1,5 مليون توقيع للمطالبة باستقالة الرئيس شين شوي بيان قبل يوم واحد من اقتراع يجريه البرلمان للاطاحة به بعد تكشف سلسلة من الفضائح. ويجري البرلمان اليوم الثلاثاء اقتراعا حول ما اذا كان سيقر اجراء استفتاء للاطاحة به ولكن من المتوقع رفض هذا الطلب لان (حزب الوطنيين) وهو حزب المعارضة الرئيسي و(حزب الشعب أولا) المنشق عنه يفتقران الى أغلبية الثلثين اللازمة.

وقال حزب الوطنيين أو كومينتانغ في موقعه على الانترنت «شين شوي بيان ينبغي ـ الى جانب الاعتذار للامة بأسرها ـ أن يستقيل ليتحمل المسؤولية وليعيد الينا حكومة نظيفة وشريفة ونزيهة».

وقال متحدث باسم حزب الوطنيين في مكالمة هاتفية ان المكاتب المحلية للحزب جمعت اكثر من 1,58 توقيع في اطار حملة مكثفة شنتها المعارضة في الاسابيع الاخيرة للاطاحة بشين. ويبلغ عدد سكان تايوان 23 مليون نسمة تقريبا. واحتجز زوج ابنة شين في ايار (مايو) لاتهامات باستغلال معلومات سرية وحسابات وهمية لشراء أسهم في شركة عقارات متعثرة ماليا تم انقاذها فيما بعد.

كما اتهمت زوجة شين بتلقي ملايين من الدولارات التايوانية في صورة كوبونات للحصول على هدايا من المتاجر الكبرى.

ونفى كلاهما ارتكاب أي مخالفات. وأدت تلك الفضائح الى تدني شعبية شين بشدة وأثارت حالة من التشوش السياسي وأحدثت اضطرابات في البورصة والدولار التايواني. وحذر رئيس الوزراء سو تسينغ تشانغ امس من الاقدام على «عمل متطرف» قبل اقتراع البرلمان. وقال للصحافيين «انني أدعو (المحتجين) الى التحلي بالحكمة والهدوء والالتزام بالقانون والمحافظة على النظام».

وتعهد حزب الشعب أولا بالسعي لاجراء اقتراع بحجب الثقة عن الحكومة اذا ما فشل اقتراع الاطاحة بالرئيس. وقال لي يوان تسيه الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء والذي ساند شين في انتخابات عامي 2000 و2004 في بيان انه يشعر «بألم بالغ» لان الحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم لم يحقق شيئا ومتورط في فضائح. وقامت المعارضة باحتجاجات في مطلع الاسبوع. وخرج أيضا مؤيدو شين الى الشوارع بأعداد كبيرة.